ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

من إدانة «إسرائيل» إلى مواجهتها.. كيف يخطو لبنان؟

د. عصام نعمان

"إسرائيل" في حرب متسلسلة الجولات ضد لبنان منذ أكثر من أربعين عاماً. في آخر جولاتها مطلعَ السنة الحالية، قامت باحتلال خمس تلال استراتيجية كاشفة لجنوب البلاد، ودمرت البلدات والقرى على طول حدود لبنان مع شمال فلسطين المحتلة، ومنعت سكانها المهجّرين من العودة لترميم ما تبقّى من منازلهم. ثم ما لبث جيش الاحتلال إلاّ أن صعّد هجماته الجوية والبرية أواخرَ الشهر الماضي متوغلاً أكثر من ١٥٠٠ متر داخل الأراضي اللبنانية، وصولاً الى بلدة بليدا، حيث أثار الاعتداء الوحشي غضبةً عارمة في البلاد بلغت ذروتها بقيام رئيس الجمهورية العماد جوزف عون، بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، باستدعاء قائد الجيش اللواء رودولف هيكل طالباً إليه التصدي لأيّ عملية توغّل إسرائيلية في اتجاه المناطق المحررة، فكان أن نشر مزيداً من الوحدات العسكرية بالقرب من الحدود، قيل إنّ عديد جنودها سيبلغ نهايةَ السنة نحو عشرة آلاف.

مع انتقال لبنان الرسمي من موقف إدانة الاعتداءات الإسرائيلية إلى موقف مواجهتها، اشتدّ الجدل بين مختلف القوى السياسية المتصارعة. بعضها جزم أنّ كيان الاحتلال أعلن في اعتدائه الأخير رفضه التفاوض والوصول الى اتفاق. بعضها الآخر تبنّى موقف الموفدة الأميركية مورغان أورتاغوس، التي كانت قد أبلغت آخر اجتماع للجنة «ميكانيزيم» الخماسية المشرفة على إجراءات تنفيذ وقف إطلاق النار وجوبَ قيام الجيش اللبناني بتنفيذ خطته لسحب سلاح حزب اللّه فوراً، مبرّرةً طلبها بوجود معلومات لدى الإدارة الأميركية بأنّ الحزب يعيد بناء قدراته، ومتبنيةً رأي السناتور الجمهوري ليندسي غراهام القائل «لو نُزع سلاح حزب اللّه لتوقفت العمليات الإسرائيلية".

ماذا عن موقف حزب اللّه وحليفه رئيس مجلس النواب نبيه بري؟

عضو كتلة الوفاء للمقاومة البرلمانية علي فياض رحّب بقرار الرئيس عون ووصفه بأنه «يشكّل منعطفاً جديداً له أبعاده»، في حين جزم بري بأنّ ما حصل من عدوان على لبنان «لا يمكن لجمه بالإدانة".

كلامٌ صريح وصحيح. لكن هل يستطيع الجيش اللبناني بتسليحه المحدود مواجهة العدوان الإسرائيلي المتصاعد والمدعوم من الولايات المتحدة، وكيف؟

قد يتعذّر على الجيش اللبناني وحده صدّ العدوان الإسرائيلي، لكنه يستطيع ذلك بالتأكيد إذا ما تحالف وتعاون مع حزب اللّه. فهل الرئيس عون في وارد السير في هذا الخط الثوري المقاوم؟

لم يتأخر عون في توضيح موقفه. ففي لقائه مع وزير خارجية ألمانيا جوهان مادیفول، الذي زاره مستطلعاً قال «إنّ لبنان يريد التفاوض لوقف العدوان الإسرائيلي وفق شروط يُصار إلى تحديدها لاحقاً، لكن "إسرائيل" باعتداءاتها المتكررة تؤكد أنها لا تريد التفاوض ولا الوصول الى اتفاق".

بهذا الموقف بات واضحاً أنّ ما أراده عون من وراء طلبه الى قائد الجيش اللبناني «التصدي لأيّ عملية توغّل إسرائيلية في اتجاه المناطق اللبنانية المحررة» هو الضغط على الولايات المتحدة كي تضغط بدورها على "إسرائيل" لوقف اعتداءاتها، مع تحذير ضمني لأميركا بأنّ عدم ارتداع "إسرائيل" سيؤدي، عاجلاً او آجلاً، الى انخراط حزب اللّه في تحالف على الأرض مع الجيش اللبناني لمواجهة كيان الاحتلال.

ثمة سببان يجعلان ما يرمي إليه عون قابلاً للتحقيق. فالرئيس الأميركي يبدو جاداً في إنجاح خطته لوقف الحرب في غزة والانتقال بالصراع الفلسطيني -

"الإسرائيلي" الى مرحلة جديدة يعتقد أنها تخدم مصالح بلاده في منطقة الشرق الأوسط. ليس أدلّ على جديته في هذا السبيل من إيفاده نائبه جي دي فانس ثم وزير خارجيته ماركو روبيو الى "إسرائيل" للحدّ من غلواء نتنياهو وتدوير زوايا سياسته المتطرفة، وقيل إنهما نجحا في مهمتهما. هذا مع العلم أنّ نتنياهو على يقين أنه لولا الـ ٢٣ مليار دولار التي أغدقتها إدارة ترامب على كيان الاحتلال خلال سنتي حرب الإبادة ضدّ الفلسطينيين لكان اقتصاد "إسرائيل" انهار ومعه الائتلاف الحاكم الذي يريد نتنياهو إبقاءه في السلطة لغاية حلول موعد الانتخابات في خريف العام المقبل.

إلى ذلك، يعلم الرئيس عون وفريقه أنّ حزب اللّه تمكّن وحده قبل موافقة حكومة نجيب ميقاتي على اتفاق وقف الأعمال العدائية في ٢٨/١١/٢٠٢٤ من صدّ "إسرائيل" ومنعها من قضم متر واحد من الأراضي اللبنانية، وأن مجاراة الحزب لموقف الحكومة وقيامه بالانسحاب من منطقة جنوب نهر الليطاني بسلاحه ومقاتليه أتاح للعدو بعد ذلك احتلال التلال الخمسة وتدمير البلدات الحدودية.

الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أوفدَ رئيس مخابراته العامة اللواء حسن رشاد حاملاً الى الرئيس اللبناني صيغةً للتفاوض بين لبنان و"إسرائيل" قوامها انسحاب العدو من الأراضي اللبنانية المحتلة مقابل تجميد حزب اللّه عمليات المقاومة في منطقة جنوب نهر الليطاني، في إطار ما يُسمّى حال الخمول الاستراتيجي!

أيّاً ما سيرسو عليه موقف الرئيس عون و"إسرائيل" من مسألة التفاوض المباشر أو غير المباشر، فإنّ حزب اللّه يبدو مصمّماً على عدم تسليم سلاحه طالما "إسرائيل" تحتلّ أجزاء من لبنان وتستمرّ في اعتداءاتها، وأنه سيعود تالياً إلى القتال بعد استكمال تعافيه وتجديد قياداته على مختلف المستويات، وإنّ ما يملكه من أسلحة ثقيلة وصواريخ بعيدة المدى وعتاد كافٍ لتصدّيه مرةً أخرى، وبلا هوادة للعدو الصهيوني منفرداً أو بالتعاون مع قوى أخرى رسمية أو شعبية.

تبقى حقيقة بالغة الأهمية تدركها القيادتان السياسية والعسكرية في الولايات المتحدة وإنْ كان ثمة تفاوت في تقدير خطورة دلالاتها وفعاليتها بين أركان القيادتين: رسوخ اقتناع عميق لدى قيادة حزب اللّه ومثله لدى قيادة حركة «حماس» بأنّ الإسرائيليين، قياديين ومستوطنين، ملتزمون بتوصية أول رئيس لحكومتهم سنة ١٩٤٨ دافيد بن غوريون مفادها أنّ بقاء "إسرائيل" مرهون بقدرتها على التوسع، وبأنها تموت حتماً إذا ما توقفت عن التوسع. ذلك كله يرسّخ الاقتناع العميق لدى حزب اللّه، كما لدى حركة «حماس»، بوجوب بقائهما قادرَين ومستعدّين وملتزمَين دائماً وأبداً عهد الجهاد والقتال ضد العدو الصهيوني.

يتأسّس على هذا الاقتناع العميق الراسخ لدى حزب اللّه و"حماس" أنه وإنْ أضطر أحدهما أو كلاهما إلى مراعاة اتفاق لوقف القتال نتيجةَ ظروف أو تحوّلات أو تطورات طارئة لدى حلفائهما وأصدقائهما، فإنّ عودتهما إلى الجهاد والقتال تبقى عهداً والتزاما راسخاً وقابلاً دائماً للتنفيذ والتحقيق حتى بلوغ النصر أو الشهادة.

برّاك كذاب ومنافق

ناصر قنديل

قد يبدو هذا الوصف لتوماس برّاك المبعوث الرئاسي الأميركي إلى لبنان وسورية، وصفاً عدائياً نابعاً من الوقوف على ضفة سياسية مخالفة للضفة التي يقف فيها برّاك، لكن هذا المقال سوف يثبت العكس، أن هذا الوصف هو حصيلة مجرد تفكيك منطقي واقعي لخطاب برّاك الذي أدلى به خلال اليومين الماضيين، حيث وصف لبنان بالدولة الفاشلة في أول مرة، ودعا الرئيس اللبناني العماد جوزف عون إلى الاتصال الهاتفي المباشر برئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو في المرة الثانية.

تسهل طبعاً محاكمة مواقف برّاك أخلاقياً، والقول إنه يريد تغطية السموات بالقبوات، فيخفي تنكر دولته لالتزاماتها في اتفاق وقف إطلاق النار ودورها كضامن لتنفيذ "إسرائيل موجباتها، ويمكن استعادة الفشل المالي ودور حاكم مصرف لبنان الابن المدلل لواشنطن الذي هدّد لبنان بالعقوبات إذا تمّت تنحيته من منصبه، والفشل السياسي الذي يشكل أساس الفساد والمستند إلى النظام الطائفي خصوصاً في قانون الانتخابات النيابية، حيث كان ولا يزال هم واشنطن منذ أيام نصائح جيفري فيلتمان عام ٢٠٠٥ والانتخابات الآن، وأثناء ما سُمّي بثورة تشرين، كيفية محاصرة المقاومة في البرلمان، وليس قيام إصلاح سياسي يبني دولة مؤسسات وقانون، وهو موقف برّاك ذاته من الانتخابات وقانونها اليوم، وواشنطن تدعم بقوة

الأطراف التي ترفض الأخذ بالدعوة لتطبيق المادة ٢٢ من الدستور التي تنصّ على انتخاب مجلس نواب خارج القيد الطائفي، كما يمكن القول عن دعوة رئيس الدولة التي تعرّضت لمجازر ومذابح من كيان الاحتلال، للاتصال بمجرم حرب ملاحق من المحكمة الجنائية الدولية إنها مشروع إهانة وإساءة للرئيس اللبناني، لكننا نعلم أننا في نقاش مع سمسار عقاري، ولذلك سوف نناقش طروحاته وفق منهج الواقعية التي يتحدّث بها سماسرة العقارات عندما ينصحون الزبون بدفع الرشوة خلال تسجيل عملية تسجيل الشراء واعتماد أرقام كاذبة، بداعي أن الزمن تغير ولا بد من محاكاة روح العصر، واستخدام الذكاء.

سوف نبدأ من الرسالة الطازجة التي وجهها ترامب إلى الرئيس جوزف عون داعياً الى الاتصال بنتنياهو، ونقول طالما أن نية برّاك حسنة ونابعة من خبرته وعبقريته في علوم السياسة والتفاوض والاستراتيجيات، وفهمه العميق للإقليم، وما دام هو مبعوثاً رئاسياً إلى كل من سورية ولبنان، وطالما أنه يصرّح يومياً بأن الرئيس الانتقالي في سورية نموذج يحتذى في الواقعية والحرص على بلده والشجاعة في تحمل المسؤولية، وطالما أنه ينتقد الدولة اللبنانية ويعتبرها دون مستوى الإدراك السوري المتفوّق للمتغيرات، ويقول إن الدولة اللبنانية مرتبكة في قرار نزع سلاح المقاومة، وإن إزالة هذه العقدة من الطريق تسهل التوصل إلى اتفاق مع الاحتلال، بينما هذه العقدة غير موجودة في سورية حيث لا مقاومة ولا من يقاومون، ويعتقد أن الدولة اللبنانيّة جبانة ويتهمها بالتردد في قبول التفاوض المباشر مع الاحتلال لأنّها لو فعلت ذلك لتسارعت فرص الحلول، بينما في سورية تمّ حلّ هذه العقدة منذ شهور بشجاعة الرئيس السوري الانتقالي محبوب برّاك ورئيسه، وكل ما بقي لاستعادة الأراضي السورية المحتلة ووقف الاعتداءات على سورية وتحرير الأجواء السورية من العربدة الاسرائيلية، هو إجراء هذا الاتصال بنتنياهو، فلماذا يبخل برّاك بهذه النصيحة التي تعادل جملا من ذهب على مَن يحب ويراه مثالاً للشجاعة والفهم العميق ومَن سوف يترجمها فوراً، ويتبرّع بها مجاناً لمن يعتقد أنه متردّد ومرتبك ولن يأخذ بها؟

في حديث الدولة الفاشلة ونحن نعلم أن دولتنا فاشلة، لكن ليس بجيشها الوطني، بل بتركيبتها المالية وتركيبة نظامها السياسي القائم على الطائفية وواشنطن عرّاب هذا النظام المالي والسياسي، لكننا لن نناقش بهذا، بل سوف نسأل السيد برّاك وفق معايير الدولة الفاشلة التي طبقها علينا، أنه قال بأن حوهر الفشل عائد لوجود حزب اللّه وسلاحه، وبسببه الدولة ضعيفة ومفككة وعاجزة والاقتصاد فاشل، معتبراً أن ما يمثله حزب اللّه في لبنان هو سبب الفشل المحوري، والقصد هنا وفق منهجية برّاك وببغاواته في لبنان، نظرية وجود سلاحين، ما يعني دولة داخل الدولة، ما يعيق نهوض الدولة، ونحن نسأل برّاك وفق نظريّته أين تقع الدولة السورية، حيث يوجد على الأقل طرف يمثل مكوناً سورياً خالصاً في جنوب سورية لا يحمل السلاح فقط، بل يحمله بوجه الدولة ويمنعها من دخول مناطق سيطرته، وطرف في الشمال يشهر سلاحه على أجهزة الدولة ويمنعها من دخول مناطق نفوذه، وكل من الطرفين يستولي على مؤسسات الدولة في مناطق نفوذه وسيطرته، ويتولى شؤون الجباية والقضاء بل إن الطرف المسيطر على الشمال يستولي على الثروة النفطية للبلاد، لكن السيد برّاك لم يجد ذلك سبباً للقول إن سورية دولة فاشلة، ولم يصف الرئيس الانتقالي بالتردّد في نزع السلاح "غير الشرعي" بل إنه يرعى الحوار بين الدولة وسلاح الشمال، ويخرس في الحديث عن سلاح الجنوب خشية إغضاب "إسرائيل"، فهل القصد أن الدولة لا تكون فاشلة لمجرد وجود سلاح خارج الدولة، ويمكن أن لا تكون فاشلة ولو كان السلاح متمرداً على الدولة ويسيطر على ثرواتها ومؤسساتها، طالما أنه لا يقاتل "إسرائيل"، وتصير فاشلة حتى لو كان السلاح عاقلاً ووطنياً ويسلّم بحصرية حق الدولة بإدارة شؤون الثروة وشؤون المواطنين والأمن والقضاء، لمجرد أن هذا السلاح يزعج "إسرائيل"؟

لقد كان الوعد أن نثبت أن برّاك منافق وكذاب لعلنا وفقنا في ذلك؟

لماذا قررت إدارة ترامب إسقاط نظام مادورو؟

منير شحادة

قراءة في الدوافع الخفية وراء سياسة واشنطن تجاه فنزويلا

منذ تولي الرئيس الأميركي دونالد ترامب ولايته الأولى، اتّخذت واشنطن موقفًا تصعيديًا متزايدًا تجاه نظام نيكولاس مادورو في فنزويلا، حتّى وصلت السياسة الأميركية إلى مرحلة غير مسبوقة من الضغط الاقتصادي والدبلوماسي والاستخباراتي، ما اعتبره مراقبون خطة صريحة لإسقاط النظام.

لكن، ما الذي يقف خلف هذا القرار؟ وهل كان الدافع ديمقراطيًا خالصًا، أم أنّ المصالح الاقتصادية والجيوسياسية كانت المحرّك الحقيقي؟

أولًا: النفط.. القلب الاقتصادي للصراع

تمتلك فنزويلا أكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم عبر شركتها الوطنية PDVSA، وهو ما جعلها محور اهتمام دائم في السياسة الأميركية.

تشير دراسات لمعهد "بايكر" بجامعة رايس إلى أن إدارة ترامب استخدمت العقوبات النفطية أداةً إستراتيجية لخنق النظام ماليًا، عبر تجميد حساباته الخارجية ومنع الشركات الأميركية من التعامل مع قطاع الطاقة الفنزويلي.

في شباط ٢٠٢٥، ألغى ترامب ترخيص شركة Chevron الأميركية التي كانت تعمل في فنزويلا، مبررًا قراره بأن حكومة مادورو لم تلتزم بالإصلاحات الانتخابية ولم تتعاون في ملف المهاجرين.

وقد شكّل هذا القرار ضربة قاسية للاقتصاد الفنزويلي، إذ كانت شيفرون مسؤولة عن نحو ربع إنتاج النفط في البلاد.

تحليلات أخرى، مثل تقرير موقع MR Online، ترى أن الهدف الأميركي لم يكن فقط الضغط على النظام، بل أيضًا إعادة تموضع النفوذ الأميركي في سوق النفط بعد تمدد روسيا والصين في قطاع الطاقة الفنزويلي.

ثانيًا: الهجرة والمخدرات.. المبرر الأمني

ربطت إدارة ترامب بين فنزويلا وبين تدفقات المخدرات والمهاجرين غير النظاميين إلى الولايات المتحدة.

في تصريحات علنية، قال ترامب إن فنزويلا "أفرغت سجونها وأرسلت المجرمين إلى أميركا"، مستندًا إلى رواية مشابهة استخدمها ضدّ المكسيك.

كما أكدت مصادر أمنية أن الرئيس الأميركي فوّض وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) بتنفيذ عمليات داخل الأراضي الفنزويلية، تحت ذريعة مكافحة تهريب المخدرات وحماية الأمن القومي الأميركي.

غير أن تقارير لاحقة أوضحت أن الأدلة على تورط مباشر للنظام الفنزويلي في تجارة المخدرات غير حاسمة، مما جعل هذا التبرير محل تشكيك واسع.

ثالثًا: البُعد السياسي والانتخابي

لم يكن التصعيد الأميركي تجاه فنزويلا منفصلًا عن الاعتبارات الداخلية الأميركية.

فولاية فلوريدا، ذات الكتلة الانتخابية الكبيرة، تضم جالية فنزويلية وكوبية قوية التأثير تميل إلى دعم أي سياسة متشددة ضدّ أنظمة اليسار في أميركا اللاتينية.

لذلك، تبنّت إدارة ترامب خطابًا سياسيًا حادًا ضدّ ما سمّاه مستشار الأمن القومي آنذاك جون بولتون بـ «مثلث الطغيان» (فنزويلا، كوبا، نيكاراغوا)، في محاولة لكسب تأييد هذا اللوبي الانتخابي المؤثر.

رابعًا: المنافسة الجيوسياسية

على الصعيد الدولي، مثّلت فنزويلا ساحة تنافس مفتوحة بين واشنطن وموسكو وبكين.

فروسيا قدمت دعمًا عسكريًا وتقنيًا لحكومة مادورو، بينما استثمرت الصين مليارات الدولارات في قطاع الطاقة والبنى التحتية.

في المقابل، رأت واشنطن أن إسقاط النظام أو إضعافه سيعيد التوازن لنفوذها في "حديقتها الخلفية" التاريخية، أي أميركا اللاتينية.

خامسًا: أدوات التنفيذ

١-العقوبات الاقتصادية: شملت النفط، والذهب، والتجارة الخارجية، والأصول الحكومية.

٢-إلغاء التراخيص: مثل ترخيص «شيفرون»، ما أوقف جزءًا كبيرًا من الإنتاج النفطي.

٣-الضغط الدبلوماسي: دعم علني للمعارض خوان غوايدو واعتباره «رئيسًا مؤقتًا» للبلاد.

٤ -العمليات الاستخباراتية: تفويض الـ CIA بتنفيذ عمليات ميدانية في فنزويلا.

٥-استخدام ورقة الهجرة: ربط التفاهمات حول إعادة المهاجرين بالقبول بإصلاحات سياسية داخلية.

النتائج: نظام باقٍ وشعب منهك

رغم كلّ الضغوط، لم يسقط النظام الفنزويلي، بل عزز من قبضته الأمنية والعسكرية.

إلا أن الخاسر الأكبر كان الشعب الفنزويلي، الذي واجه انهيارًا اقتصاديًا مريعًا وهجرة جماعية هي الأكبر في تاريخ أميركا الجنوبية الحديث.

كما واجهت السياسة الأميركية انتقادات واسعة داخل الكونغرس ومراكز الفكر في واشنطن، حيث اعتُبر أن الضغط الأقصى أنتج نتائج عكسية، إذ أدى إلى إضعاف الاقتصاد والمجتمع، دون تحقيق أي انتقال سياسي فعلي.

خلاصة

قرار إدارة ترامب بإسقاط نظام مادورو لم يكن نابعًا من دافع واحد، بل من مزيج معقّد من المصالح:

اقتصادية (النفط وإعادة النفوذ الأميركي في سوق الطاقة)

أمنية (الهجرة والمخدرات)

انتخابية داخلية (اللوبي اللاتيني في فلوريدا)

جيوسياسية (منافسة مع روسيا والصين)

إلا أن النتيجة النهائية كانت عكس ما خُطط له:

فالنظام بقي، والشعب ازداد معاناة.

وأثبتت الأزمة أن سياسة "الإسقاط من الخارج" ليست بديلًا عن الحلول الدبلوماسية والاقتصادية المتدرجة.